رابطة برلمانيون لأجل القدس
Parliamentarians for Al-Quds

تقرير عن

النكبة الفلسطينية

د.محمد أفندي صالح

باحث في رابطة برلمانيون لأجل القدس

رابطة برلمانيون لأجل القدس - ماي 2023

النكبة الفلسطينية

يصادف يوم ١٥ مايو الذكرى الخامسة والسبعين (١٩٤٨) لحدث النكبة أو يوم النكبة. لقد كان يومًا أسودًا في تاريخ فلسطين بشكل خاص والإنسانية بشكل عام. في حين أن الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (الذي انتهى عام ١٩٩٠) والذي بدأ في نفس عام النكبة استمر ٤٢ عامًا فقط، لا تزال النكبة للفلسطينيين بلا علامة نهاية بل وحتى الوضع يزداد خطورة.

اليوم ، يبلغ عدد السكان اليهود في إسرائيل (الأرض الفلسطينية في الأصل) أكثر من ٧ ملايين نسمة. تشير الحقيقة إلى أنه في عام ١٩١٨، كان عدد السكان اليهود في فلسطين حوالي ٥٠ ألف شخص فقط وفي عام ١٩٤٨ عندما تأسست إسرائيل بشكل غير قانوني ، بمساعدة البريطانيين الذين جلبوا مهاجرين يهودًا من أوروبا ، زاد عدد سكانهم إلى ٦٥٠ ألفًا. في عام ١٩٤٨ ، عندما أقيمت دولة «إسرائيل»، قدر عدد الفلسطينيين الذين طردوا من أرض أجدادهم بما لا يقل عن ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني ، واستولت إسرائيل بشكل غير قانوني على ٧٨٪ من الأراضي الفلسطينية. ثم تم تقسيم نسبة ٢٢٪ المتبقية من الأرض إلى قسمين - الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتيجة لذلك ، أصبح الفلسطينيون بلا جنسية واستقروا في الغالب كلاجئين في دول مثل الأردن ولبنان وسوريا والمناطق المحيطة بها. منذ ذلك التاريخ ، تواصل الحكومة الإسرائيلية بشكل منهجي طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

مؤخرًا ، وفقًا لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (UNCHR) الصادر في مارس ٢٠٢٣ ، تقوم «إسرائيل» بشكل متزايد بطرد الفلسطينيين من أراضيهم بالقوة واستبدالهم بشكل منهجي بمستوطنات يهودية غير شرعية. في فترة ١٠ سنوات (٢٠١٢-٢٠٢٢)، ارتفع عدد سكان المستوطنات اليهودية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ٥٢٠,٠٠٠ إلى ٧٠٠,٠٠٠، خاصة في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية.

من بين أمور أخرى ، تفرض «إسرائيل» قانونها وأنظمتها لطرد الفلسطينيين من أراضيهم من خلال إعلان الأرض "أراضي دولة" وبعد ذلك سيتم تخصيصها للمستوطنات اليهودية غير الشرعية. إضافة إلى ذلك، باستخدام "قانون التنظيم"، استولت إسرائيل على الأراضي الفلسطينية بحجة بناء معسكرات عسكرية صغيرة (بؤر استيطانية) ، وستقوم سلطة الاحتلال بإبعاد السكان الفلسطينيين عن المنطقة تحت مسمى "أسباب أمنية".

في عام ٢٠٢٠ ، تم الطعن في هذا القانون في محكمة إسرائيلية على أساس أنه مخالف للدستور الإسرائيلي ، لكن في عام ٢٠٢٢ ، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بخلاف ذلك. حتى الآن ، تم بناء ١٤٧ بؤرة استيطانية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وحدها.

وبنفس الطريقة تصادر إسرائيل أيضًا الأراضي الفلسطينية وتحولها إلى "مناطق عسكرية لأغراض مختلفة". حتى عام ٢٠٢٢ ، تمت مصادرة ما لا يقل عن ١,٧٦٥ مليون دونم (١ دونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع) من الأراضي الفلسطينية لهذا الغرض العسكري.

في عام ١٩٨٠ ، قدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن ما لا يقل عن ٤٠٪ من الأراضي في الضفة الغربية قد تم تحويلها إلى ممتلكات إسرائيلية باسم "مناطق عسكرية لأغراض مختلفة". بعد ذلك ، يُمنع الفلسطينيون من دخول المنطقة إلى الأبد.

الطريقة التالية هي إعلان الأرض الفلسطينية كمنتزه وطني إسرائيلي. حتى الآن هناك ٤٨ أرضًا فلسطينية بما يعادل ٣٨٤٠٠٠ دونم (٧٪ من مساحة الضفة الغربية) تم الإعلان عنها على أنها "محميات طبيعية" وأصبحت جزءًا من المنتزه الوطني الإسرائيلي. تستخدم إسرائيل أيضًا أساليب مصادرة الأراضي باسم التبرير "الأثري". على سبيل المثال ، في عام ٢٠١٩ ، أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمرًا بتدمير ١١٨ قرية فلسطينية في الضفة الغربية من أجل "دراساتهم الأثرية".

وتجدر الإشارة إلى أن جميع أساليب إسرائيل الخبيثة المذكورة أعلاه تهدف إلى إجلاء الفلسطينيين قسرًا من أراضيهم التي سيحتلها مهاجرون يهود غير شرعيين.

هذه الأساليب تتعارض مع جميع مبادئ القوانين الدولية والممارسات الحالية لحقوق الإنسان الدولية. وعلى الرغم من صدور العديد من القرارات والتقارير ضد هذه الانتهاكات من قبل وكالات دولية مختلفة ، إلا أن أياً منها لم يتمكن من تغيير الأعمال الوحشية للحكومة الإسرائيلية. الحقيقة أن "النكبة" الفلسطينية ما زالت مستمرة وعملية طرد الفلسطينيين من أراضيهم تتم بطريقة أكثر مكراً ومنهجية.

د. محمد أفندي صالح
رابطة برلمانيون لأجل القدس
إسطنبول